WP IRAQ

تصدر كل يوم اربعاء
2024\02\26
العدد 239

الى الأمام
FORWARD
الأسبوعية

صحيفة سياسية عامة للحزب الشيوعي العمالي العراقي
حرية– مساواة– حكومة عمالية

أساس الاشتراكية الإنسان...
الاشتراكية حركة إعادة الخيار للإنسان
منصور حكمت

رئيس التحرير: توما حميد
tomahamid69@yahoo.com
WP-IRAQ.COM

لا حطب لإشعال نار الطائفية

سمير عادل

يغيّر محور المقاومة والممانعة في العراق بوصلته من شعار تحرير فلسطين وإلحاق الهزيمة بالشيطان الأكبر والأصغر إلى التباكي على الشيعة. بعبارة أخرى، يجري تسخين الخطاب الطائفي في زمن لم يعد فيه من حطب لإعادة إشعال نار الطائفية.

في مقال سابق، «المأزق الفكري والسياسي لمحور المقاومة والممانعة»، تحدثنا عن أصوله الفكرية والسياسية، التي تعود في منبعها الأصلي إلى المشروع القومي البرجوازي ونظام ولاية الفقيه في إيران.

في العراق، يبدو ان هذا المشروع، المقاومة والممانعة، بعد تداعيات السابع من أكتوبر ٢٠٢٣، يتيماً بلا أبوين، إذ لا يمتلك جذوراً اجتماعية أو سياسية في البلاد. لقد حاول فرض وجوده قسراً في المشهد السياسي، خاصة بعد اغتيال قاسم سليماني، مسؤول الجناح العسكري للمشروع القومي (محور المقاومة والممانعة) في الخارج، في محيط مطار بغداد في مطلع عام ٢٠٢١. وللحديث بدقة، لم يبرز شعار محور المقاومة والممانعة في العراق إلا بعد عام من اندلاع انتفاضة تشرين – أكتوبر ٢٠١٩، التي انطلقت في المدن الجنوبية المصنفة "شيعية"، والتي كانت تُعدّ قلاعاً محصنة للميليشيات المدعومة من الاستخبارات الإيرانية. جاءت هذه الانتفاضة كرد فعل جماهيري واسع ضد الفساد المستشري لسلطة الأحزاب الإسلامية وميليشياتها الحاكمة، حيث شهدت إحراق مقرات تلك الأحزاب في مدن مثل بابل، الديوانية، الناصرية، والبصرة. في مواجهة ذلك، هرب قادة المليشيات وقناصاتها الى ايران، المتورطون في استهداف التظاهرات السلمية وقتل أكثر من ٨٠٠ متظاهر ومتظاهرة.

وكما يحدث في جميع الانتفاضات والثورات، وُجّهت اتهامات جاهزة وجائرة للانتفاضة، حيث زُعم أنها مدفوعة من السفارة الأمريكية، في محاولة لتبرير القمع الوحشي بحق المتظاهرين. وبعد اغتيال قاسم سليماني، قائد فيلق القدس الإيراني، وأبو مهدي المهندس، قائد المليشيات العراقية، على يد القوات الأمريكية، سارعت هذه المليشيات إلى طمس جرائمها بحق الشباب في ساحات التظاهرات، الذين حصدت قناصتها أرواحهم بدم بارد، إضافة إلى الهجمات الاجرامية الليلية والنهارية على تلك الساحات. فجاء رفع شعار «محور المقاومة والممانعة» كمحاولة للتغطية على تلك الجرائم، ومساعي فاشلة لاعادة إنتاجها سياسيا واجتماعيا بعد تصفية عرابها سليماني. أي بشكل آخر نقول لم يكن لشعار محور المقاومة والممانعة من وجود على الساحة السياسية العراقية ولم يدخل الخطاب السياسي لتلك المليشيات، الذي كان يراوح بين الزعيق الطائفي عندما أرسلت عناصرها الى سورية للدفاع عن نظام بشار الأسد تحت شعار الدفاع عن المقدسات الدينية ولا تسبى زينب مرتين، وبين صيحات الحرب على الإرهاب بعد انهيار الجيش العراقي أمام ثلة من عناصر داعش واجتياحها لثلث مساحة العراق مستغلة فتوى الجهاد الكفائي للمرجعية الدينية في النجف للتعبئة العسكرية للدفاع على بقية أجزاء العراق. بالمجمل، هذه نبذة موجزة عن الخلفية التاريخية التي جاء في سياقها شعار المقاومة والممانعة.

اليوم، وفي ظل تصدع جدار مشروع المحور المقاومة والممانعة في المنطقة ، يظهر بأن أصحاب المشروع يعزفون على وتر واحد ولحن واحد وكأن ما يحركهم ويجمعهم ودون سابق اتفاق هو غريزة البقاء في السلطة، وعلى رأسهم نوري المالكي رئيس الوزراء السابق والأمين العام الحالي لحزب الدعوة الإسلامي وعزت الشابندر الذي حاول عبثا بتسويق نفسه بأنه فوق الطائفية- وهو الذي يشبه لاعبي كرة القدم في تنقلهم بين الأندية في المواسم، إذ ينتقل من حزب إلى آخر، ومن تحالف إلى آخر، وحسب اسعار بورصة شراء وبيع الذمم- والا به بعد ما حدث في سورية، ظهر قبل أيام على قناة (سكاي نيوز العربية)، ليتحدث بلغة طائفية مقيتة زاعمًا أن «الشيعة في المنطقة في خطر»، في السياق نفسه، تعزف القنوات العراقية التابعة للميليشيات، مثل قناة (العهد) الفضائية الناطقة باسم

التتمة ص ٣

رسالة إحتجاجية الى السفير العراقي في المملكة المتحدة

الى السفير العراقي في المملكة المتحدة

الموضوع: مطلوب الغاء فورى تشريع زواج الأطفال في العراق

تجمعنا اليوم أمام السفارة العراقية في لندن للتعبير عن احتجاجنا الشديد ضد تعديل قانون الأحوال الشخصية في مجلس النواب العراقي. لنُدفن القانون الجائر الذي يشرّع زواج الفتيات في سن التاسعة في العراق في صفقة مشينة، أقرّ البرلمان العراقي تعديل قانون الأحوال الشخصية على اساس طائفي ، الذي يتيح زواج الفتيات بعمر تسع سنوات في ٢١ يناير ٢٠٢٥، أقر البرلمان العراقي تعديلات على قانون الأحوال الشخصية لعام ١٩٥٩ التي تقنن زواج الأطفال، وحدد السن الأدنى لزواج الأطفال بتسع سنوات وفقًا للمذهب الشيعي الجعفري، بينما حدده المذهب السني بـ ١٥ عامًا. يمثل هذا القرار تراجعًا مروعًا لحقوق المرأة وحماية الأطفال، ويمثل انتكاسة شديدة لتقدم العراق والنضال العالمي من أجل الكرامة الإنسانية. ومن خلال إضفاء الطابع المؤسسي على زواج الأطفال، لا تؤيد هذه التعديلات انتهاك حقوق الإنسان الأساسية فحسب، بل وأيضًا الاعتداء المباشر على الصحة البدنية والنفسية للفتيات الصغيرات. بالإضافة إلى ذلك، يقدم القانون أحكامًا أخرى تقوض حقوق المرأة في إطار الزواج، بما في ذلك قضايا الطلاق والحماية. إن هذه ليست مجرد قضية قانونية، بل هي قضية أخلاقية. فمثل هذه التشريعات تعود إلى ممارسات عتيقة تحرم النساء والأطفال من كرامتهم، وصحة وسلامة. أننا ندين هذه التعديلات علناً ونطالب بإلغائها. نحن الناشطات في العديد من المنظمات النسائية واللاجئات والسياسية في المملكة المتحدة ندين بشدة تعديل قانون الأحوال الشخصية نقف ضد هذا القانون الرجعي ونحن ابلغنا هذه القضية داخل الهيئات الدولية مثل الأمم المتحدة، والبرلمان الأوروبي، ومنظمات حقوق الإنسان ذات الصلة، للضغط على الحكومة العراقية لإلغاء هذا القرار الضار للغاية. الانتهاكات الصارخة. ونقف في وجه هذا الظلم الخطير. نحن ندين أي عمل من شأنه أن يشرع انتهاكات حقوق المرأة والطفل، ونقف متضامنين مع المنظمات الشقيقة والناشطين في جميع أنحاء العالم الذين يعملون بلا كلل لتعزيز وحماية حقوق الإنسان عندما لا يتم احترامها بشكل كامل.

. الجهات المنظمة: • منظمة المرأة الكردية والشرق أوسطية • اتحاد الّعام اللاجئين العراقيين • منظمة ١٧ فبراير لحقوق الإنسان • الحزب الشيوعي العمالي في كردستان منظمة بريطانيا

للتواصل: ٠٧٧٤٨٨٥١١٢٥ ــ ٠٧٧٢٠٢٩١٥١٦ ــ ٠٧٤٣٦٥٢٨٤٨٨

دشتي جمال

سكرتير الاتحاد العام للاجئين العراقيين

المفاوضات لإنهاء الحرب في أوكرانيا: استراتيجيات أمريكية وصراع القوى العالمية

توما حميد

الصفحة الثانية

المفاوضات لإنهاء الحرب في أوكرانيا: استراتيجيات أمريكية وصراع القوى العالمية

توما حميد

في البداية، أود أن أشير إلى أن ما يميز إدارة ترامب هو إمكانية استخلاص نوايا هذه الإدارة وخططها من تصريحات الشخصيات التي تمثلها. على عكس إدارة بايدن والحزب الديمقراطي بشكل عام، وحتى حكومات الحزب الجمهوري السابقة، لا تغلف الإدارة الحالية نواياها بغلاف الدفاع عن «حقوق الإنسان» و«الديمقراطية» و«قيم الغرب» و«العالم المستند على القواعد».

السياسة الأمريكية تجاه روسيا وأوكرانيا: خلافات داخلية

تتفق الطبقة الحاكمة في أمريكا على أن الصين هي أكبر خطر واجهته الولايات المتحدة على الإطلاق، وعلى ضرورة احتوائها وإضعافها، والمحافظة على مكانة أمريكا كقوة مهيمنة عالميًا. ومع ذلك، فإن هذه الطبقة منقسمة حول ضرورة المواجهة مع روسيا وإضعافها كخطوة نحو الاستفراد بالصين وهزيمتها. بينما يرى الحزب الديمقراطي و«المحافظون الجدد» ضرورة إضعاف وهزيمة روسيا من خلال حرب بالوكالة مثل حرب أوكرانيا والحصار الاقتصادي كخطوة ضرورية لإضعاف مكانة الصين. وعلى هذا الأساس، لم تكن الحرب الأوكرانية مرتبطة بالأسباب التي روجت لها الطبقة الحاكمة والإعلام الغربي، بل كانت في الأساس مرتبطة بالصين.

لا ترى حركة «ماغا» بقيادة ترامب والإدارة الأمريكية في روسيا خطرًا جديًا، ولذلك يعتبرون استمرار حرب أوكرانيا تشتيتًا لقدرات أمريكا وإشغالًا لها عن الهدف الرئيسي، وهو احتواء الصين. بل إن حركة «ماغا» ترى ضرورة جر روسيا إلى صف الغرب وخلق شق بينها وبين الصين.

هزيمة الغرب في أوكرانيا: نقطة تحول

هزيمة الغرب في أوكرانيا التي تلوح في الأفق قد حسمت هذا الجدال لصالح حركة «ماغا» ومنظريها. ترى إدارة ترامب أن إنهاء الحرب في أوكرانيا من خلال المفاوضات هو أفضل بكثير من الانتظار حتى تنهار أوكرانيا كليًا. يجب منع هزيمة دراماتيكية. تحاول إدارة ترامب الظهور كطرف يسعى إلى الخير، متنصلة من أي مسؤولية تجاه نشوب الحرب والهزيمة التي تلوح في الأفق، من خلال إلقاء اللوم على أوكرانيا وأوروبا وحتى إدارة بايدن، وكأن إدارة بايدن ليست إدارة أمريكية.

استراتيجية كيسنجر العكسية: التقارب مع روسيا لمواجهة الصين

السياسة السائدة حاليًا في أمريكا هي إنهاء الحرب في أوكرانيا ومحاولة جر روسيا إلى صف الغرب، والتفرغ لاحتواء وإضعاف الصين. تُعرف هذه الاستراتيجية بـ«استراتيجية كيسنجر العكسية»، في إشارة إلى السياسة التي اتبعها هنري كيسنجر والرئيس ريتشارد نيكسون في السبعينيات، عندما قاموا بتطبيع العلاقات مع الصين لاستخدامها كحليف ضد الاتحاد السوفيتي. اليوم، تحاول إدارة ترامب اتباع نهج معاكس، من خلال التقارب مع روسيا لاستخدامها كحليف ضد الصين، وبالتالي إضعافها وزعزعة استقرارها. هذه الاستراتيجية تهدف إلى تقوية أمريكا من خلال إضعاف الخصوم.

التصريحات الأمريكية: الصين هي الخطر الأكبر

من بين التصريحات التي تؤكد هذه الرؤية، ما قاله ترامب خلال مقابلة مع الإعلامي اليميني تاكر كارلسون في أكتوبر ٢٠٢٤: «الشيء الذي لا تريد أبدًا أن يحدث هو أن تتحد روسيا والصين»، وأضاف: «سأضطر إلى تفريقهما، وأعتقد أنني أستطيع فعل ذلك أيضًا. يجب أن أفصل بينهما». كما قال ماركو روبيو، وزير الخارجية الأمريكي الحالي، مرارًا وتكرارًا على مدى سنوات طويلة: «إن التهديد الأكبر والخَصم الأكثر قوةً وخُطورةً الذي واجهته الأمة الأمريكية على الإطلاق هو الصين». وقال في جلسة استماع في الكونغرس: «الصين هي التهديد الأكبر على الإطلاق. التحدي الأكبر ليس تغير المناخ، وليس الجائحة، وليس نسخة اليسار للعدالة الاجتماعية. التهديد الذي سيحدد هذا القرن هو الصين».

وأضاف: «لم نواجه خصمًا شبه نظيرٍ يشكل خطرًا شاملًا مثل الصين اليوم». وحذر من تأثيرات جذرية إذا لم تتحرك الولايات المتحدة. وأضاف: «إذا بقينا على الطريق الذي نسير عليه الآن، ففي أقل من ١٠ سنوات، سيعتمد كل شيء يهمنا في حياتنا تقريبًا على ما إذا كانت الصين ستسمح لنا بالحصول عليه أم لا — كل شيء بدءًا من دواء ضغط الدم الذي نتناوله وحتى الأفلام التي نشاهدها».

وقال بعد المفاوضات مع الوفد الروسي في الرياض: «هناك فرص لا تُصدق للتعاون مع روسيا من الناحية الجيوسياسية على المسائل المشتركة، وحتى اقتصاديًا. من ميادين التعاون المقترحة هي الممر المائي الشمالي، ومعاهدة الصواريخ متوسطة المدى، وحَفض الترسانة النووية، والإرهاب».

الهدف ليس السلام بل الهيمنة

لذا، فرغم أن المفاوضات بين أمريكا وروسيا حول أوكرانيا وإمكانية تحقيق السلام، وأي نوع من التواصل بين أكبر قوتين نوويتين هو أمر إيجابي، إلا أن نوايا أمريكا من هذه المفاوضات ليست حميدة حسب التصريحات الحالية والسابقة لشخصيات إدارة ترامب. فالهدف ليس تحقيق السلام، بل المحافظة على مكانة أمريكا كقوة مهيمنة على العالم. فترامب يقول بشكل علني إنه ينوي توسيع مساحة أمريكا لتشمل غرينلاند وقناة بنما وغزة وحتى كندا. وكل ذلك من أجل مواجهة الصين؛ فغرينلاند تحتوي على المعادن النادرة وتضمن منع الصين من الوصول إلى القطب الشمالي، والسيطرة على قناة بنما ستحرم الصين من ممر مائي مهم، وغزة ستضمن هيمنة أمريكا في الشرق الأوسط.

إن الخطة هي إعادة ترتيب التدخل في الخارج، وتوكيل بعض المهمات إلى قوى أخرى. ففي الوقت الذي يرى وزير الدفاع الأمريكي أن الصراع في أوكرانيا كشف عن ضعف الاستثمار العسكري في إنتاج الذخيرة والتكنولوجيا الحربية، ودعا إلى إزالة البيروقراطية وتسريع الإنتاج العسكري من باتريوت وقذائف ودبابات وسفن حربية، لمح بأنه ليس لأمريكا قدرات كافية لإدامة حرب أوكرانيا وتصعيد المواجهة مع الصين.

التحديات التي تواجه الاستراتيجية الأمريكية

النظرة إلى الصين كالتهديد الأكبر لهيمنة أمريكا الاقتصادية والتكنولوجية والسياسية والدبلوماسية نابعة من وقائع تشير إلى أن الصين قوة صاعدة. يبلغ عدد سكان الصين ١,٤ مليار نسمة، والاقتصاد الصيني حسب بعض المعايير قد تفوق على الاقتصاد الأمريكي. القدرات التصنيعية للصين تمثل ٣١٪ من قدرات العالم، بينما تمثل أمريكا ١٦٪. كما تتفوق الصين على الغرب في ٩٠٪ من التكنولوجيات الحساسة.

ومع ذلك، من المستبعد أن تنجح أمريكا في خلق شق بين روسيا والصين. فكيف يمكن الثقة بأمريكا، خاصة وأن سياستها قد تتغير بعد أربع سنوات؟ يكفي أن ننظر إلى كيفية تعامل أمريكا مع حليف مثل نظام أوكرانيا، أو مع أوروبا. روسيا تعرف جيدًا أن مستقبلها مع الصين وليس مع الغرب، وأن أحد أسباب فشل الحصار الغربي على روسيا والحرب بالوكالة هو وقوف الصين إلى جانب روسيا. كما أن روسيا تعلم أن الاستراتيجية الجديدة لأمريكا، التي تعترف بتعدد الأقطاب وضرورة العودة إلى مبدأ مونرو باعتبار نصف الكرة الأرضية الغربي منطقة نفوذ أمريكي، لا تعني التساوي بين الأقطاب أو التخلي عن الهيمنة.

والأهم من ذلك، ليس لدى أمريكا المزيد لتقدمه لروسيا. كل ما يمكنها تقديمه هو إنهاء الحصار الاقتصادي وبعض الضمانات الأمنية، وهو أمر مهم، لكن تأثير الحصار الاقتصادي وغياب الضمانات الأمنية لم يكن كبيرًا. في المقابل، هناك تكامل واندماج اقتصادي كبير بين الصين وروسيا، وحتى دول آسيا الأخرى مثل الهند. الصين تحتاج إلى الطاقة والمواد الروسية، ولديها التكنولوجيا ورأس المال الذي تحتاجه روسيا. كما تعرف روسيا أن أمريكا ستفشل في صراعها مع الصين، خاصة وأن الصين قد تفوقت على الغرب بشكل لا رجعة فيه. .

فالتعريفات الجمركية الأمريكية ليست العصا السحرية التي يمكنها «جعل أمريكا عظيمة مرة أخرى»، ولن تتمكن حتى من جلب الوظائف التصنيعية إلى أمريكا. تحقيق ذلك يتطلب استثمارات في مجالات قد لا تكون مربحة على المدى القصير، مثل البنية التحتية والتعليم والبحث العلمي وتدريب الأيدي العاملة، وشبكة الطاقة، والمعادن النادرة.

كما يتطلب ضمان مدخلات الإنتاج وبناء سلاسل التوريد. ومع ذلك، تقوم الإدارة الحالية بالعكس، من خلال الانخراط في لعبة معروفة لليمين الرجعي، وهي الهجوم على مكاسب الطبقة العاملة تحت حجة القضاء على «عدم الكفاءة» وهدر الأموال، والبيروقراطية في القطاع العام، وغيرها من الحجج المشروخة لليمين.

علانية يريدون خلق أجواء للاستبداد

همام الهمام

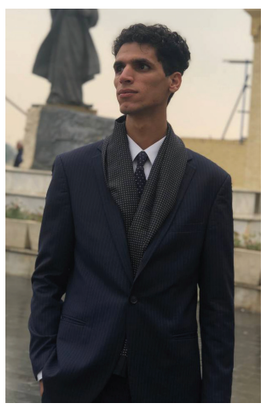

نشرت صحيفة "العربي الجديد" مقالًا بعنوان "مساعٍ حكومية للسيطرة على صناع المحتوى في العراق"، استعرض آراءً وتصوراتٍ مختلفة حول حرية التعبير في العراق. ما دفعنا للرد على هذا المقال هو تصريح لمسؤول حكومي رفض الكشف عن اسمه، حيث قال إن الحكومة تُعد "خطة كبيرة ستُكشف لاحقًا للسيطرة على صناع المحتوى"...!

لقد أوضحنا مرارًا الأهداف الحقيقية وراء القوانين التي تسنها حكومة السيد السوداني خلال هذه الدورة، ومن بينها قانون "المحتوى الهابط". إن محاولة السيطرة على صناع المحتوى ليست سوى خطوة لتهيئة بيئة مواتية للاستبداد السياسي، وهي مناورة خبيثة لخلط الأوراق والتلاعب بالمفاهيم. حتى اللحظة، لا يوجد تعريف واضح لماهية "المحتوى الهابط"، ولا معيار محدد للحكم عليه. ولكن إن كنا سنتحدث عن "محتوى هابط"، فإنه يتمثل في أبواق السلطة الإعلامية التي تروج للطائفية والمناطقية، وتحرض ضد نشطاء الحركة الاحتجاجية، وتشن حملات تشويه ممنهجة ضد النساء، واصفة إياهن بأبشع الأوصاف.

المحتوى الهابط الحقيقي هو عمل وزاراتكم التي عجزت حتى الآن عن تقديم الحد الأدنى من الخدمات لمدن الوسط والجنوب، ولم تتمكن من تأمين الرواتب لموظفي وعمال كردستان. المحتوى الهابط هو تبجحكم بتحسين حمامات مطار بغداد الدولي وكأنها إنجاز عظيم! ووفقًا لهذا المعيار، فإنكم أنتم المتهمون الرئيسيون بنشر المحتوى الهابط، ويجب محاسبتكم عليه!

أما فيما يتعلق بـ**"الخطة الكبيرة"**، فأي قضية تستحق وضع خطة كبرى؟

هل هو المحتوى الهابط أم البطالة التي تحرم أكثر من اثني عشر مليون عراقي وعراقية من العمل؟، أم ربما مدن مثل الديوانية والسماوة، حيث يعيش تحت خط الفقر ٤٥٪ من السكان في الأولى، و٥٠٪ في الثانية وفق إحصاءات وزارة التخطيط التابعة لكم؟، أم أن الحاجة لخطة كبرى تكمن في مواجهة الفساد المالي والإداري، أو قضايا تهريب العملة، وانخفاض الدخل، وارتفاع سعر الدولار، والعجز في الموازنة؟

أخبرونا، من يستحق هذه "الخطة الكبيرة"؟، ثم نصل إلى تصريح هذا المسؤول – الذي يقول، لا نريد عريًا، ولا أفكارًا غربية منحرفة، ولا تحريضًا على العملية السياسية.

بمعنى آخر، هم يريدون فرض القمع بالقانون وأدوات القهر، والدفع نحو "أفغنة" العراق، وتحويله إلى مستنقع للتطرف، وتهيئة الأجواء تدريجيًا لاستبداد ديني مطلق. إن هذه السلطة، منذ أن جاءت على دبابة أمريكية، وهي تمارس سياسة الأسلمة والإفقار، والهجوم على النساء والحريات. وهي تدرك جيدًا أن الدول التي تنعم بحرية النساء تتقدم اجتماعيًا وإنسانيًا، وأن الاستبداد ينهار أمام النقد الحرّ.

أما عن رفضهم «الأفكار الغربية المنحرفة»، فهنا يتجلى نفاقهم بأبشع صوره! ان نظامهم السياسي نفسه قائم على النموذج الغربي، من البرلمان إلى الجمهورية إلى التشريعات، جميع أدواتهم، من وسائل الاتصال إلى السيارات والبنوك، مستوردة من الغرب، فلماذا لا تتخلون عن هذه «الأفكار الغربية» ويعودون إلى حياة البادية والخيام، إن كانوا فعلاً صادقين؟!

أما الجزء الأهم في تصريحهم، فهو قولهم «لا نريد تحريضًا على العملية السياسية»، وهذا هو مربط الفرس!

إن وسائل التواصل الاجتماعي أصبحت أكبر سلاح في مواجهة فساد السلطة وكشف سرقاتها. لم يعد المواطن بحاجة إلى قنوات إعلامية ضخمة، بل يكفي هاتف متصل بالإنترنت لينشر الحقيقة في ثوانٍ. هذا ما يرعبهم حقًا، فهم يمتلكون الفضائيات والجرائد والإذاعات والجيوش الإلكترونية، بينما لا يملك المعارضون سوى وسائل التواصل الاجتماعي. لذا يسعون للسيطرة عليها حتى يستمروا في النهب دون حسيب أو رقيب، وحتى لا ينتشر الوعي السياسي والاجتماعي والتنظيمي الذي قد يُسقطهم في أي لحظة، كما حدث في ثورات الربيع العربي وانتفاضة تشرين في العراق.

وأخيرًا، يحاول هذا المسؤول تبرير الحملة بقوله: «نريد تقديم وجه مشرف للعراق أمام الدول الأخرى». إن الوجه المشرف للعراق لن يتحقق بوجود أمثالكم في السلطة! بل يكون العراق مشرفًا حين: لا تحكمه الطائفية والقومية، و يحصل كل شاب وشابة على فرصة عمل.، و تتمتع النساء بحريتهن الكاملة وحقوقهن الإنسانية، ويحصل المسنون على رعاية صحية كريمة.، و يعيش الأطفال طفولتهم بأمان، بدلاً من التسول والعمل القسري، وتُصبح الحريات السياسية والاجتماعية والفردية أمرًا طبيعيًا، كالتنفس، و يعيش العراقيون في بيوت كريمة، لا في مساكن خمسين متراً للعائلة الواحدة.، و لا تُجبر العائلات على بيع منازلها لدفع أقساط دراسة أبنائها.

وباختصار، الوجه المشرف للعراق يعني ألّا تكونوا أنتم في السلطة .

لا حطب لإشعال نار...

سمير عادل

عصائب أهل الحق، على الوتر ذاته. هذه العصائب، بقيادة قيس الخزعلي، سبق أن رفعت شعار «زينب لن تُسبى مرتين» في محاولة لتعبئة أنصارها وتجنيدهم للقتال ضد القوى الإسلامية السنية المدعومة من تركيا، حين كانت تتقدم نحو دمشق قبل سقوط الأسد بأيام. كل هؤلاء، ومعهم العديد من الشخصيات والجهات، أنزلوا يافطة «محور المقاومة والممانعة» ورفعوا بدلاً منها راية الطائفية، وخير ما عبّر عنه السياسي عزت الشابندر بوضوح ودون أي لف ودوران.

المعضلة الكبرى التي تواجه الميليشيات والأحزاب الإسلامية في العراق، وعلى رأسها حزب الدعوة بزعامة نوري المالكي، هي افتقادها لأي مشروع سياسي حقيقي في البلاد. لقد تمزقت هويتها الإسلامية، وباتت في مأزق وجودي؛ فلا هي قادرة على إصدار «بدل تالف» لهويتها السياسية، ولا «بدل ضائع»، ولا حتى إصدار هوية جديدة تعبر عن ماهيتها الفكرية والسياسية.

وفضلا على ذلك تضاف معضلة أخرى لتثقل كاهلهم، في أن الهوية الطائفية والخطاب الطائفي، إلى جانب ما سُمّي بالصحوة الإسلامية التي دعمتها إدارة أوباما، لم تعد تمتلك أي زخم الذي شهدته بين ٢٠١١ و٢٠١٤. آنذاك، إذ جرى إجهاض الثورتين المصرية والتونسية وتفريغها من محتواهما، بل وحتى تغيير تسميتها إلى«الربيع العربي»، عبر إطلاق العنان للعصابات والجماعات الإسلامية واستدعاء أشباح الماضي المنقرضة من أعماق التاريخ. لكن ذلك السيناريو لن يتكرر مجددًا.

التحولات العميقة التي عصفت بمحور المقاومة في المنطقة، وخاصة بعد سقوط نظام بشار الأسد، أفقدت هذه الأحزاب الإسلامية توازنها، وجعلت قادتها يتخبطون في خطاباتهم السياسية. ومن الواضح أنهم عاجزون عن إيجاد مسار جديد؛ فلا هم قادرون على طلب الانتماء والاندماج بالمحيط العربي، كما يسعى إليه عدوهم اللدود أبو محمد الجولاني، زعيم هيئة تحرير الشام، الذي حظي بدعم من أهم دول المنطقة، ولا هم قادرون على الاستمرار في رفع شعارهم القديم «المقاومة والممانعة»، خاصة بعد تقويض النفوذ الإيراني والسعي إلى إرساء شرق أوسط جديد بقيادة بنيامين نتنياهو، الذي يحاول تشييده على جماجم الشعب الفلسطيني، بدعم من الإدارة الأمريكية الجديدة برئاسة دونالد ترامب واجندته العنصرية.

في ظل هذا الانسداد السياسي، لم يبقَ أمام هذه الجماعات سوى العودة إلى جذورها الحقيقية، ونزع قناعها المزيّف، وإعادة تلميع خطابها الطائفي كملاذ أخير.

لم يعد ممكنًا إحياء خطابات المالكي في الناصرية والبصرة في عام ٢٠١٣ حول أن «الحرب اليوم هي بين الحسين ويزيد»، ولا يمكن استعادة زمن «لا تُسبى زينب مرتين» عندما أُرسلت الميليشيات للقتال في سوريا دفاعًا عن نظام بشار الأسد. لقد ولّى ذلك الخطاب الطائفي إلى غير رجعة، لأن الظروف التي أوجدته قد تغيرت جذريًا. ورغم ذلك، لا تزال الأحزاب الإسلامية الشيعية في العراق، وقادة الميليشيات المسلحة، يسعون لتصوير سيطرة الجولاني وجماعته على دمشق على أنها عودة لروح الدولة الأموية، في محاولة لربطها برواية «قتلة الحسين وأهل البيت».

في المقابل، لم يقف التيار القومي العروبي الملتحف بالغطاء الطائفي السني وشخصياته مكتوفي الأيدي، بل راحوا يمجّدون ويباركون الحكام الجدد في دمشق ومن زاوية طائفية ايضا. غير أنهم، أي كلا الطرفين وبحماقة، نسوا أن التاريخ اذا أعاد نفسه، اذا كانت في المرة الأولى كمأساة، وفي الثانية تكون مهزلة»، كما قال كارل ماركس. وهو توصيف ينطبق تمامًا على خطابهم وشعاراتهم الطائفية في هذه المرحلة، التي لم تعد سوى مهزلة سياسية وفكرية.

إن العويل والبكاء على الشيعة في المنطقة ليس سوى عويل على النفوذ والسلطة والامتيازات التي تتمتع بها الأحزاب الإسلامية الشيعية وميليشياتها. والمفارقة أن أكثر المناطق التي تعاني من الظلم الاقتصادي والسياسي والاجتماعي هي تلك المدن الجنوبية في العراق الخاضعة لسيطرة هذه الأحزاب والميليشيات. وتشهد هذه المدن احتجاجات وتظاهرات يومية تندد بغياب الخدمات، واستشراء الفساد، وتفشي البطالة، وتلوث البيئة، وعمليات الخطف والاغتيالات، ما يكشف الهوة العميقة بين سكان تلك المناطق وهذه الأحزاب.

إن فضح هذا الخطاب الطائفي المقيت وكشف الأجندات السياسية التي تقف خلفه، من شأنه تجريد هذه الأحزاب والجماعات من سلاحها الأساسي في دق اسفين في صفوف الطبقة العاملة وبث التفرقة بين الجماهير التواقة للتحرر من الفقر والتمتع بالرفاه والحرية وتحريف نصال نضالها عن عدوها الحقيقي. فالمهمة لا تتقوم في عدم منحهم الفرصة لإعادة تسخين المستنقع الطائفي فحسب، بل في إغراقهم فيه ليواجهوا حقيقتهم التي جاؤوا منها.

ELa ALamam (Forward) Weekly
Editor in chief: Toma Hameed

A political paper of worker-communist party of iraq

DESIGNED BY: RUZGAR ABDULLAH

الأخيرة

نهاية الحرب في أوكرانيا والأزمة في الغرب

امان كفا

كان بدء عملية إنهاء الحرب في أوكرانيا بعد المكالمة الهاتفية بين ترامب وبوتين، تليها مفاوضات الوفدين الأمريكي والروسي في السعودية دون حضور قادة الدول الأوروبية والأوكرانية، محور النقاشات والتعليقات في جميع وسائل الإعلام هذا الأسبوع. بعد إعلان السياسة الأمريكية علناً في مؤتمر ميونخ للأمن، والتي تضمنت عدم إرسال جنود أمريكيين إلى أوكرانيا والمفاوضات المباشرة مع روسيا والعلاقات «الودية» بين ترامب وبوتين، وصفت الحكومات ووسائل الإعلام الغربية هذه السياسة بعناوين مثل «عدم الكفاءة» و«الخيانة» للديمقراطية و«التسامح» مع الديكتاتورية و«الاستسلام أمام هتلر المعاصر»، بل وشبهوها بانقلاب داخل الكتلة الغربية.

صدمة الحكومات ووسائل الإعلام الغربية، على عكس ضجيجهم الدعائي، لم تكن بسبب تهميش دور أوروبا في المعادلات الدولية من قبل ترامب، بل بسبب الإعلان العلني والرسمي عن ذلك دون أي اعتبارات دبلوماسية بين الدول الحليفة، والتي كانت تتم عادةً مع الحفاظ على مظهر «الاتحاد».

لذلك، لم تكن سياسة ترامب تجاه أوروبا مفاجئة أو غير متوقعة. فيما يتعلق بالحرب في أوكرانيا، كانت هناك شائعات حول عدم تقدم الكتلة الغربية في هذه الحرب والجمود السياسي والعسكري، والتي لم تكن مرتبطة بسياسة ترامب «غير التقليدية»، بل كانت تتردد منذ فترة. لعدة أشهر، اعترفت غرف التفكير وقادة حكومات الناتو بعدم وجود طريق للمضي قدماً عسكرياً تحت عنوان «انتصار أوكرانيا» في هذه الحرب. حتى حكومة بايدن واجهت صعوبات كبيرة في إقرار آخر حزمة مساعدات لأوكرانيا.

المؤتمرات التي نظمتها قوات الناتو والحكومات الغربية الحليفة، مثل مؤتمر سويسرا، دون حضور روسيا والصين، دون تقديم أي حلول مقبولة للخروج من هذه الحرب والأزمة، أظهرت بوضوح فشل السياسات الحربية الغربية في أوكرانيا. زيادة إرسال الأسلحة العسكرية والاقتصادية إلى أوكرانيا لمواصلة الحرب، إلى جانب العقوبات المفروضة على روسيا والجو «المناهض لروسيا»، لم يكن لها أي تأثير في تغيير موقف أوكرانيا وتقدمها في الحرب.

بالإضافة إلى الجانب العسكري، تحميل تكاليف هذه الحرب على شعوب الدول الغربية، وخاصة في أوروبا، دون أي أفق للتقدم أو الانتصار، وضع العديد من المشاكل أمام جميع الحكومات الغربية. أصبحت شعوب أوروبا أكثر احتجاجاً على استمرار الحرب وسياسة التقشف الاقتصادي. الاحتجاجات ضد استمرار الحرب، ضد الحصار الاقتصادي لروسيا الذي كان في الواقع حصاراً اقتصادياً للدول الأوروبية، ضد الآثار المدمرة لهذه الحرب على الأزمة الاقتصادية وسياسة تشديد الأحزمة، والتي نسبت الأحزاب التقليدية والحاكمة في أوروبا جميعها إلى «انتشار النفوذ الروسي في الإعلام الافتراضي»، أصبحت في الواقع وقوداً سياسياً للأحزاب اليمينية والفاشية في جميع أنحاء أوروبا لجذب الرأي العام ضد الأحزاب التقليدية. الأحزاب التي جاءت بعلم السلام والرفاهية الكاذب.

الخروج من هذا الوضع الأزمة كان منذ فترة على جدول أعمال الغرب. كانت المعضلة الرئيسية هي أن الغرب كان يحاول تصوير هزيمته في هذه الحرب على أنها هزيمة لروسيا. خطط مثل خطة الصين لـ«سلام هجين» بين روسيا وأوكرانيا، لم تلقَ موافقة روسيا، حيث أن إنهاء الحرب مثل بدايتها، ليس باتفاق مع أوكرانيا وزيلينسكي، بل فقط مع الغرب عبر معاهدة تتعلق بتوسيع وجود قوات الناتو بالقرب من روسيا، مع ضمانات كاملة من الغرب وخاصةً من أمريكا. وهكذا، كان بدء نهاية الحرب في أوكرانيا، وهزيمة السياسة العسكرية للغرب والناتو واضحة ويجب أن تُجاب. رد ترامب كان قبول هزيمة الغرب في هذه الحرب، مع إعفاء نفسه من المسؤولية الشخصية. هذه هي القضية التي أثارت قادة أوروبا.

في هذه الأثناء، دموع التماسيح التي ذرفها ترامب حول الدمار الواسع في أوكرانيا، تدمير المواقع التاريخية والمذابح الواسعة للجنود والمدنيين في أوكرانيا، لم تكن ذات قيمة أو فعالية تذكر لدى شعوب العالم التي شهدت خلال هذه الفترة القصيرة مفاوضات ترامب مع طالبان وسياسة التطهير العرقي في غزة، أمر ترحيل ملايين الأشخاص تحت عنوان «مهاجرين غير شرعيين»، التخلي عن حتى الحد الأدنى من الاتفاقيات البيئية، الصحة العالمية، والهجوم على الحقوق الاجتماعية للناس في أمريكا نفسها. من هذا المنظور، هذه المرة أيضاً، يتم النظر إلى ترامب ليس كشخص بأساليب غير تقليدية، بل كممثل للنخبة الحاكمة الأمريكية وسياساتها في عالم متعدد الأقطاب اليوم. ترامب اليوم يمثل سياسة أمريكا وتركيزها على المنافسة مع الصين، خلق فجوة بين روسيا والصين على الصعيد الاقتصادي، مواجهة مجموعة بريكس، والتي يتم دفعها بشعار «أمريكا أولاً». سياسة تفرض فيها أمريكا رسوماً على جميع طالبي الوصول إلى قوتها العسكرية.

منذ فترة، انتهى عصر الكتلة الغربية المتحدة، بعد انهيار الكتلة الشرقية، ومع هزيمة سياسة إشعال حرب بالوكالة في أوكرانيا ضد روسيا، لم تعد أمريكا تشعر بالالتزام بالحفاظ على صورة الحليف وتكاليف ذلك. اليوم، أصبح الموقف العسكري والاقتصادي لأوروبا، كقطب عالمي، أضعف بشكل واضح في خضم هذه المنافسة العالمية الواسعة. ترامب، بوعده «باستشارة» قادة أوروبا، دون السماح لهم بالمشاركة في المفاوضات مع روسيا، ليس «انقلاباً» أو «خيانة»، بل فقط تعبير عن هذه الحقيقة دون تزيينها خلف صور قادة «متحدين» و«أقوياء» في المؤتمرات التقليدية.

علاوة على ذلك، هذه السياسة الأمريكية ليست «سلمية» ولا «إنهاء للحروب»، بل تحمل في طياتها زيادة في العسكرة. هذه المرة، جميع الحكومات الأوروبية، بزعم «الواقعية»، من حزب العمال في بريطانيا إلى اليمين في إيطاليا، أو «المعارضة» لوبان في فرنسا، جميعهم أكدوا على أهمية زيادة ميزانياتهم العسكرية. جميعهم يطالبون بمراجعة الحصص والميزانيات الوطنية. في مثل هذه الظروف، لم يعد هناك مكان لإثارة المشاعر القومية البريطانية أو الفرنسية أو الألمانية، حيث أن لا واحدة من هذه الدول قادرة على الظهور كقطب عالمي بمفردها، بل فقط في اتحاد أوروبي. جوهر القومية و«اليمين المتطرف» بالنسبة للبرجوازية الغربية هو تقليل «التكاليف» التقليدية، أي المكاسب التي فرضتها الطبقة العاملة على الحكومات الأوروبية من خلال احتجاجات واسعة، وسيستمر استخدامها أكثر فأكثر من قبل البرجوازية الحاكمة في هذه الدول.

ما نشهده اليوم فيما يتعلق بـ«السلام في أوكرانيا» والمفاوضات بين أمريكا وروسيا، بالإضافة إلى الاعتراف بهزيمة سياسة الناتو والغرب تجاه روسيا، هو تمهيد لمفاوضات أوسع بين روسيا وأمريكا والصين حول مناطق نفوذهم. نتائج هذه المفاوضات والاتفاقيات المحتملة الناتجة عنها ليست قابلة للتنبؤ بعد، ولكن حتى الآن، انخفاض وزن أوروبا بين الأقطاب العالمية وزيادة العسكرة في أجندة البرجوازية ورأس المال العالمي هي من النتائج الأولى.

في ظل الظروف التي تواجهها الأمم المتحدة والمؤسسات الدولية الأخرى بأزمة شرعية من جانب الإنسانية الحرة، في ظل الظروف التي أصبحت فيها أوروبا لسنوات مسرحاً للاعتداء على الحريات السياسية والمدنية للناس، في ظل الظروف التي يسيطر فيها الفقر والبطالة على الغرب، لم يعد من السهل على الحكومات الأوروبية إثارة الضجة حول العودة إلى «الديمقراطية» مقابل «الديكتاتورية» ودفع سياسات التقشف الاقتصادي وإثارة عدم الاستقرار الاجتماعي. اليوم، هناك نضال واحتجاج واسع ضد كل هذا الوضع في أوروبا وأمريكا، وهو في طريقه إلى التوسع.

في مواجهة المحاربين الذين رفعوا علم «الدفاع عن أوكرانيا» و«الدفاع عن أمن أوروبا» وخنقوا أي احتجاج في المجتمع ضد استمرار الحرب في أوكرانيا، أصبحت صحة سياستنا نحن الشيوعيين والشعوب الحرة التي أعلنا منذ البداية، أمام آلات الدعاية البرجوازية الضخمة، أن هذه الحرب ليست حربنا وعلينا الوقوف من أجل إنهائها فوراً، ومواجهة التضحية بشعب أوكرانيا. أعلنا أن هذه الحرب ليست من أجل أمن شعب أوكرانيا، بل هي حرب لدفع السياسة العسكرية للناتو ضد منافسها، روسيا. وقفنا ضد إثارة المشاعر القومية و«تجريم» كل من ولد في روسيا، وأصبح ذلك أكثر وضوحاً من أي وقت مضى.

إنهاء هذه الحرب هو الخطوة الأولى فقط لتهيئة الظروف التي تمكن الطبقة العاملة في أوكرانيا من تسوية حساباتها مع البرجوازية الحاكمة هناك. الأمر الذي يواجه هذه الطبقة في أوكرانيا، والذي يواجه العمال في أوروبا وأمريكا وروسيا والصين، هو إنهاء هذا النظام بأكمله الذي يحافظ على نفسه فقط من خلال التفرقة والانقسامات الوطنية والدينية في المجتمع. دفع هذا الصراع الطبقي، اليوم، بعد ظهور حركة واسعة وإنسانية ضد الإبادة الجماعية في غزة، بعد صحوة الشعوب المحبة للإنسانية في الغرب، وبعد فقدان الحكومات لمصداقيتها، أصبح في وضع أفضل مما كان عليه.